2025-10-25

سيدي الرئيس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتقدم بالشكر الجزيل لدعوة وفد بلادي للمشاركة في اعمال الدورة الثانية عشر لآلية الخبراء المعنية في الحق في التنمية، وإتاحة الفرصة لتقديم كلمة دولة الكويت بمناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعون لإعلان الأمم المتحدة .

تولي بلادي أهمية بالغة للحق في التنمية، ذلك الحق الأصيل الذي يُجسّد مبدأ العدالة والمساواة باعتباره أحد الحقوق الأساسية الراسخة في منظومة حقوق الانسان، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (41/128) لعام 1986، اذ يؤكد أن الانسان هو المحور الرئيسي للتنمية، والشريك الفاعل في صياغتها، والمستفيد الأول من نتائجها.

تؤمن بلادي ايماناً راسخاً أن عملية التنمية ليست مجرد هدف اقتصادي فحسب، بل هي عملية متكاملة تشمل كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، تسعى من خلالها الى تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع وإقرار مبدأ الكرامة والعدالة الاجتماعية، كما حرصت بلادي على تعزيز مسيرتها التنموية من خلال صياغة سياساتها الوطنية، بما يعزز المشاركة الفاعلة لجميع افراد المجتمع على مبدأ المساواة دون تمييز، بما يضمن التوزيع العادل للموارد والفرص.

في هذا الصدد، تجدد بلادي التزامها في المضي نحو تنفيذ كافة توصياتها من خلال عضويتها في مجلس حقوق الانسان للفترة من 2024-2026 ، بما يؤكد مدى حرصها على الإيفاء بكافة التزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان، وبهذه المناسبة يؤكد وفد بلادي :

1. **مواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، بما ينسجم مع الركائز التنموية الواردة في الخطة الوطنية "كويت جديدة 2035"، التي تسعى الى ترسيخ مكانة دولة الكويت كمركز مالي وتجاري وثقافي رائد في المنطقة، كما تؤكد بلادي على أهمية مواصلة الجهود لضمان الوصول للغايات السامية.**

2. التأكيد على أهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة الكويتية والشباب الكويتي في مختلف المجالات، اذ تمثل مشاركتهم تطلعات دولة الكويت نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، كما يعكس دورهم الفاعل روح المبادرة والمسؤولية الوطنية في ترسيخ مكانة الكويت كمجتمع متقدم ومزدهر.

3. الحرص على تعزيز جهود التنمية الدولية، انطلاقاً من إدراك بلادي للتحديات التي تواجه الدول النامية والاقل نمواً، حيث قدمت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ تأسيسه في عام 1961، دعماً لتمويل العديد من المشاريع الإنمائية في 107 دول، اذ تعكس هذه الجهود موقف بلادي الثابت تجاه تعزيز التضامن الدولي والتعاون الإنساني، وإيمانه العميق بأهمية تقديم الدعم اللازم للدول المحتاجة، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

في الختام ، تجدد بلادي التزامها الثابت بالعمل مع شركائها في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تعزيز الحق في التنمية، وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وضمان مستقبل تنموي شامل ومستدام ، لتعزيز كرامة الإنسان وفتح آفاق أوسع لمستقبل مزدهر وآمن للأجيال القادمة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته